الأمم المتحدة

A/AC.109/2006/14

الجمعية العامة

Distr.: General
29 March 2006
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

كاليدونيا الجديدة

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا –	معلومات عامة	١-٥	٣
ثانيا –	الحالة السياسية	٦-٣٠	٤
	ألف – معلومات أساسية	٦	٤
	باء – الهيكل الحكومي	٧	٤
	جيم – التطورات السياسية الأخيرة	٨-٢٥	٤
	دال – العلاقات الخارجية	٢٦-٣٠	١٠
ثالثا –	البيانات والتطورات الاقتصادية	٣١-٥٠	١١
	ألف – لمحة عامة	٣١-٣٥	١١
	باء – العمالة	٣٦	١٣
	جيم – الموارد المعدنية	٣٧-٤٣	١٣
	دال – السياحة	٤٤-٤٧	١٥

210406 210406 06-29116 (A)

هاء –	القطاعات الاقتصادية الأخرى	٤٨-٥٠	١٧
رابعا –	نظر الأمم المتحدة في المسألة	٥١-٥٣	١٨
ألف –	اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة	٥١	١٨
باء –	لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)	٥٢	١٨
جيم –	الجمعية العامة	٥٣	١٢

أولا – معلومات عامة

١ – تقع كاليدونيا الجديدة[١] في منطقة المحيط الهادئ، على بعد نحو ٥٠٠ ١ كيلومتر تقريبا من شرق أستراليا و ٧٠٠ ١ كيلومتر تقريبا من شمال نيوزيلندا. وتشمل جزيرة كبيرة واحدة تعرف باسم غراند تير، وجزرا أصغر تعرف بجزر لويالتي (أوفيا وماري وليفو، وتيغا)، وأرخبيل بيلاب، وجزيرة باين وجزر هون. وتوجد أيضا عدة جزر غير مأهولة في شمال جزر لويالتي. وتبلغ مساحة غراند تير ٧٥٠ ١٦ كيلومترا مربعا، ومساحة الإقليم ١٠٣ ١٩ كيلومترات مربعة. وتقع العاصمة نوميا في الطرف الجنوبي من غراند تير. وينقسم الإقليم إلى ثلاث مقاطعات، وهي الجنوب والشمال (الواقعتان على جزيرة غراند تير) وجزر لويالتي.

٢ – وفي آب/أغسطس ٢٠٠٤، أجري المعهد الوطني الفرنسي للإحصاءات والدراسات الاقتصادية تعدادا جديدا، أسفر عن وصول عدد سكان كاليدونيا الجديدة إلى ٧٨٩ ٢٣٠ نسمة، أي بزيادة قدرها ٩٥٣ ٣٣ نسمة، أو نسبة ١٤,٧ في المائة على آخر تعداد أجرى في عام ١٩٩٦[٢]. وتركز تعداد ٢٠٠٤ على التجمعات الإقليمية للسكان وليس على التجمعات الإثنية، ولقي المقاطعة من جانب حركة الشعوب الأصلية التي لم يكن أعضاؤها راضين عن حذف أسئلة تتعلق بالانتماء الإثني. وقد حذفت تلك الأسئلة بعد تدخّل رئيس فرنسا الذي وصفها بالمشينة وغير القانونية.

٣ – **وفي ذلك الوقت قرر الكونغرس الكاليدوني تنظيم دراسة استقصائية أخرى في عام ٢٠٠٥ للحصول على معلومات عن التركيبة الإثنية للسكان**[٣].وحسب التعداد السابق الذي أجري في ١٩٩٦، يتألف السكان من **السكان الميلانيزيين الأصليين** المعروفين باسم الكاناك (٤٢,٥ في المائة)؛ والأشخاص المنحدرين من أصل أوروبي، ومعظمهم من الفرنسيين (٣٧,١ في المائة)؛ والواليسيين (٨,٤ في المائة)؛ والبولينيزيين (٣,٨ في المائة) وغيرهم، وبخاصة الإندونيسيون والفييتناميون (٨,٢ في المائة). وبيَّن التعداد أيضا أن نصف السكان تقريبا هم دون سن الخامسة والعشرين.

٤ – ورغم حدوث زيادة محسوسة في السكان في الفترة ما بين ١٩٩٦ و ٢٠٠٤، كما ذكر أعلاه، فإن الخصائص الديمغرافية بقيت على حالها، حيث تعيش أغلبية السكان (٦٨ في المائة تعيش) في مقاطعة الجنوب، ولا سيما حول منطقة نوميا الكبرى، بينما يعيش ٢١ في المائة من السكان في مقاطعة الشمال و ١٠,٦ في المائة فقط في جزر لويالتي. وفي عام ١٩٩٦، كان السكان الكاناك الأصليون يشكلون حوالي ٧٨ في المائة من سكان مقاطعة الشمال و ٩٧ في المائة من سكان الجزر، ولكن لم تكن نسبتهم تتجاوز ٢٥,٥ في المائة من

سكان مقاطعة الجنوب. وأما ثاني أكبر فئة من سكان الإقليم، وهم السكان المنحدرون من أصل أوروبي، فيعيش ٨٩ في المائة منهم في مقاطعة الجنوب. واللغة الرسمية هي الفرنسية، ويتكلّم السكان نحو ٢٨ لهجة ميلانيزية – بولينيزية.

٥ – وقد حدث تغيير جذري في الهياكل السياسية والإدارية في كاليدونيا الجديدة نتيجة إبرام اتفاق نوميا (A/AC.109/2114، المرفق)، الموقّع في أيار/مايو ١٩٩٨ بين حكومة فرنسا وجبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني المؤيِّدة للاستقلال وحزب التجمع من أجل بقاء كاليدونيا داخل الجمهورية المؤيد لعدم الانفصال. وبموجب أحكام هذا الاتفاق، اختارت الأطراف في كاليدونيا الجديدة التوصل إلى حل عن طريق التفاوض والتحول تدريجيا إلى الاستقلال ذاتيا عن فرنسا بدلا من إجراء استفتاء فوري بشأن الوضع السياسي. وبدأ نقل السلطات من فرنسا في عام ٢٠٠٠، ومن المقرر أن ينتهي بعد مرور فترة تتراوح بين ١٥ و ٢٠ عاما؛ وعندئذ، سيختار الإقليم الاستقلال التام أو شكلا من أشكال الدولة المرتبطة. ويرد في تقرير عام ٢٠٠٥ (A/AC.109/2005/13، الفقرات ٦ – ١٠والفقرتان ٣٠ و ٣١) وصف للعملية السياسية والتشريعية الجارية وللترتيبات المؤسسية الجديدة المعمول بها في كاليدونيا الجديدة. وترد في الفرع الثالث أدناه خصائص الاقتصاد والعمالة في كاليدونيا الجديدة، فضلا عن وصف للجهود الجارية لتنفيذ سياسة ترمي إلى تقويم أوجه التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين مقاطعة الجنوب الأكثر ازدهارا ومقاطعة الشمال وجزر لويالتي الأقل تقدما.

ثانيا – الحالة السياسية

ألف – معلومات أساسية

٦ – كما ورد أعلاه في الفقر ٥، انظر تقرير عام ٢٠٠٥ للاطلاع على مزيد من التفاصيل (المرجع نفسه، الفقرات ٦ – ١٠).

باء – الهيكل الحكومي

٧ – لم يبلغ عن حدوث تطورات جديدة منذ تقرير عام ٢٠٠٥ (المرجع نفسه، الفقرات ١١-١٦ والفقرتان ٢٥ و ٢٦).

جيم – التطورات السياسية الأخيرة

٨ – في أعقاب مصادقة شعب الإقليم على اتفاق نوميا وتدوين أحكامه في القانون الفرنسي، لم تعد كاليدونيا الجديدة تعتبر من أقاليم ما وراء البحار. بل أصبحت حكومة

فرنسا تعدها كيانا قائما بذاته له مؤسسات خاصة به وحده وتنقل إليه بعض سلطات الدولة تدريجيا على نحو لا رجعة فيه.

٩ - وخلال السنوات الـ ٢٥ الماضية، ظل نظام الأحزاب في كاليدونيا الجديدة تحت سيطرة الحزب المناهض للاستقلال، حزب التجمع من أجل بقاء كاليدونيا داخل الجمهورية الذي أسسه وقاده حتى عام ٢٠٠٥ رئيس الإقليم الجنوبي جاك لوفلير الذي تولى رئاسته لفترة طويلة. ونقلا عن الدولة القائمة بالإدارة، اشتدت مشاعر التبرم من سيطرة حزب واحد على النظام الحزبي وبلغت ذروتها قبل بضعة شهور فقط من الانتخابات العامة في أيار/ مايو ٢٠٠٤ مع ظهور حزب المستقبل المشترك الجديد[٤]. ويناهض حزب المستقبل فكرة الاستقلال التام عن فرنسا. بيد أن الآراء تقول إنه أميل إلى القبول بتوافق آراء مع حركة تحرير السكان الأصليين من شعب الكاناك وتأييد الإنفاذ التام لاتفاق نوميا. وحركة السكان الأصليين هذه هي جزء من جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني التي هي ائتلاف من عدة جماعات تؤيد الاستقلال ليس من بينها من هو ممثل في مجلس نواب الإقليم سوى الاتحاد الكاليدوني، وحزب تحرير الكاناك.

١٠ - وقد واجهت الجبهة مشاكل في تحديد هيكلها التنظيمي الداخلي واستراتيجيتها الحزبية وبقيت دون زعيم منذ عام ٢٠٠٢ وذلك بسبب الانقسامات القائمة داخل التحالف. وتصر الجبهة على أن يكون أي تصويت يجرى في المستقبل بشأن مركز كاليدونيا الجديدة منصبا على التمتع بالاستقلال التام وليس على تأييد استمرار العلاقة مع فرنسا، وهو ما ينادي به حزب المستقبل المشترك[٥].

١١ - وقد أقيمت في ٩ أيار/ مايو ٢٠٠٤ آخر انتخابات لأعضاء مجلس النواب في ثلاث من جمعيات المقاطعات، وهو ما يحدد أيضا تركيبة المجلس، أي الهيئة التشريعية لكاليدونيا الجديدة، وقد انتهت بذلك سيطرة حزب التجمع من أجل بقاء كاليدونيا داخل الجمهورية على الحكومة بعد أن استمرت طوال ٢٥ عاما (انظر الفقرة ٩ أعلاه). وحصل حزب المستقبل المشترك في أول انتخابات له على ١٦ مقعدا من مقاعد مجلس النواب البالغ مجموعها ٥٤ مقعدا، ويساوي هذا العدد عدد المقاعد التي حصل عليها حزب التجمع. **وقرر الاتحاد الكاليدوني، وهو أحد الأحزاب التي تنضوي عادة تحت مظلة جبهة الكاناك، ترشيح أفراد يمثلونه مستقلا بذاته في الانتخابات. وفازت الجبهة بتسعة مقاعد، بينما فاز الاتحاد بسبعة مقاعد. وحصلت الجبهة الوطنية على أربعة مقاعد وحصل حزبان صغيران على مقعد لكل منهما. ورفع التحالف المناهض للاستقلال عدد مقاعده من ٣١ إلى ٣٦ مقعدا. وتعزى هذه الزيادة أساسا، وفقا لتقرير من الجمعية الوطنية الفرنسية، إلى**

التشتت في صفوف التحالف من أجل الاستقلال. ففي المقاطعة الجنوبية، حيث انقسمت حركة الاستقلال إلى عدة قوائم، لم يحصل أي ممثل عن الحركة على نسبة ٥ في المائة من الأصوات المطلوبة للفوز بمقعد[٦].

١٢ - **وعلى مستوى المقاطعات، فاز حزب المستقبل بـ١٩ مقعدا من أصل المقاعد الـ ٤٠ في المقاطعة الجنوبية، بينما ظلت المقاطعة الشمالية بين أيدي الجبهة والاتحاد الكاليدوني، حيث حصل الطرفان على ١١ مقعدا وتسعة مقاعد، على الترتيب، من أصل ٢٢ مقعدا. وحقق التحالف من أجل الاستقلال أفضل نتيجة في جزر لويالتي حيث فاز بـ ١٤ مقعدا. وفي كل مقاطعة، انتخب رئيسا لجمعيتها عضو من الحزب الفائز فيها بأكبر عدد من المقاعد يكون هو أيضا الرئيس التنفيذي للمقاطعة.وخسر حزب التجمع أيضا رئاسة المقاطعة الجنوبية التي كانت تعتبر معقلا له طوال السنوات الـ٢٥ الماضية عندما كان رئيسه جاك لوفلير رئيسا لها. وفي كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥، استقال السيد لوفلير من رئاسة التجمع وحل محله بيار فروجييه[٧]. وبالنظر إلى هذه النتائج، يتحدث تقرير من الجمعية الوطنية الفرنسية عن تزايد الانقسام السياسي بين شمال مؤيد للاستقلال وجنوب مناهض للاستقلال[٦]. ومن المقرر أن يتم في عام ٢٠٠٩ إجراء الانتخابات المقبلة لمجلس النواب وجمعيات المقاطعات.**

١٣ - ومما قد ينسف الاستقرار السياسي في كاليدونيا الجديدة ''شرط الحكم التضامني'' في اتفاق نوميا، الذي ينص على أنه إذا استقال عضو من الأعضاء الـ ١١ في الوزارة وتعذر الاستعاضة عنه بآخر من الحزب الذي يمثله، يُعاد انتخاب الحكومة بأسرها بالتصويت في مجلس النواب. **وكما حدث في مناسبات سابقة،** فإن هذا الشرط قد يشجع الأحزاب المتذمرة على التعلل به مرة ثانية لإرغام الحكومة على إجراء انتخابات جديدة[٨].

١٤ - وبعد الانفراج السياسي الذي حصل في انتخابات أيار/مايو ٢٠٠٤ نتيجة ظهور حزب المستقبل المشترك وما لقيه من نجاح فوري، تعقد تشكيل الحكومة الجديدة لكاليدونيا الجديدة. فقد حدد مجلس النواب في الانتخابات الأولوية التي جرت في ١٠ حزيران/ يونيه ٢٠٠٤، عدد أعضاء الحكومة بـ ١١ عضوا وقرر أن يحصل حزب المستقبل على ٥ مقاعد وحزب التجمع على ثلاثة مقاعد والجبهة على مقعدين، والاتحاد الكاليدوني على مقعد واحد في مجلس وزراء التضامن. ثم انتخب أعضاء الحكومة الجدد السيدة ماري - نويل تيميرو من حزب المستقبل رئيسة وأعادوا انتخاب ديوي غورودي الكاتبة الكاناك وعضو جبهة الكاناك نائبة للرئيسة. ووقع شقاق فيما بعد، حمل المراقبين على التفكير في إمكانية إجراء انتخابات جديدة لمجلس النواب، ولكنه

انتهى عندما حصل حزب التجمع على مقعد إضافي على حساب حزب المستقبل. وفي ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، حصل كل من السيدة تيميرو والسيدة غورودي في نهاية الأمر على الأصوات اللازمة لانتخابهما رئيسة ونائبة للرئيسة، على الترتيب، وكانت تلك هي المرة الأولى التي تتولى فيها قيادة حكومة الإقليم امرأتان[٩].

١٥ - ونظرا لنتائج الانتخابات وما تلاها من أحداث، قال السيد فروجييه في خطاب ألقاه في تشرين الثاني/نوفمبر أمام الجمعية الوطنية الفرنسية أن بلده مقبل على فترة جديدة من انعدام الاستقرار، مشيرا إلى وجود ائتلاف غير سوي يستبعد حزبه بصورة منهجية من جميع مواقع المسؤولية[١٠]. بيد أن خلفه السيدة تيميرو شددت في البيان الذي أدلت به في آب/أغسطس ٢٠٠٤ بشأن السياسة العامة على أن غياب الأغلبية المطلقة في كل من مجلس النواب والحكومة يقيم الدليل على طبيعة اتفاق نوميا الذي ينص على ضرورة تقاسم السلطة وعدم استئثار جهة بها دون الآخرين[١١].

١٦ - وفيما يتعلق بمؤسسات الدولة الفرنسية، انتخب السيد سيمون لوكوت، عضو مجلس الشيوخ الحالي عن حزب التجمع في انتخابات مجلس الشيوخ الفرنسي، التي أُجريت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، عضوا في مجلس الشيوخ عن كاليدونيا الجديدة لمدة تسع سنوات إضافية. وفي الانتخابات الرئاسية الفرنسية، نال جاك شيراك (التجمع من أجل الجمهورية) ٨٠,٧٢ في المائة من مجموع أصوات أبناء كاليدونيا الجديدة، فيما نال جون - ماري لوبان ١٩,٥٨ في المائة[١٢]. وفي انتخابات الجمعية الوطنية الفرنسية التي أجريت في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، أعاد الناخبون الكاليدونيون مجددا عضوين من حزب التجمع المؤيد للاندماج إلى مقعديهما، وهما جاك لوفلور الذي شغل المقعد في باريس لمدة ٢٤ عاما، والسيد بيير فروجييه[١٣].

١٧ - ويمثل الدولة الفرنسية في الإقليم مفوض سام هو السيد ميشيل ماتيو الذي عين في هذا المنصب في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

١٨ - وعلى النحو المتوخى في اتفاق نوميا، شرعت المؤسسات الجديدة عام ١٩٩٩ في سن قوانين البلد التي لها كامل قوة القانون ولا يمكن الطعن فيها إلا أمام المجلس الدستوري. **ومنذ عام ١٩٩٩ وصل إلى ٣٤ قانونا عدد ما تم اعتماده من هذه القوانين خلال الفترة المستعرضة في هذا التقرير. وتتعلق القوانين التي اعتمدت في السنتين الأخيرتين بمسائل اجتماعية ومالية وجمركية وبعدة قوانين ضريبية**[١٤].

١٩ - وعلى الرغم من أوجه التقدم المؤسسي والإداري الكبير المذكورة آنفا، كان التقدم في الماضي غالبا ما يعيقه الخلاف بين حزب التجمع من أجل بقاء كاليدونيا داخل

الجمهورية، وجبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني، الناشئ عن تعارض فهمهما لمعنى ''الحكم التضامني''في إدارة شؤون الحكومة. **فهما يعتنقان رأيين متعارضين بشأن مسائل كتلك المتعلقة بشروط الأهلية للتصويت، ومبادرات التعدين، وبخاصة إنفاذ اتفاق نوميا. وقد وعدت الرئيسة تيميرو وحزبها باستئناف تنفيذ الالتزامات المبينة في اتفاق نوميا، ولا سيما الالتزامات المتعلقة بالإصلاح الاجتماعي، بالتعاون مع زعيم السكان الكاناك الأصليين. وفي هذا الصدد، رفعت الحكومة الحد الأدنى للأجر وبدأت تعالج النقص المزمن في الإسكان المنخفض التكلفة. كما ستدخل اللغات المحلية في النظام المدرسي في عام ٢٠٠٦ وستتبع سياسات ترمي إلى إدخال مزيد من الكاناك في التيار العام للأعمال التجارية وإدارة الشؤون الوزارية. على أن الحكومة باقية على معارضتها للاستقلال التام للإقليم عن فرنسا، في حين يحبذ معظم زعماء الكاناك الاستقلال وبدأ صبرهم ينفد بسبب بطؤ تنفيذ اتفاق نوميا**[٥].

٢٠ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، تلقى الأمين العام للأمم المتحدة رسالة من المجلس الوطني لحقوق السكان الأصليين في كاليدونيا الجديدة، يعبر فيها عن استيائه من الطريقة التي ينفذ بها اتفاق نوميا. وحسب ما ذكره المجلس المذكور، فقد جرى الحال دائما على استبعاد السكان الكاناك الأصليين من عملية نقل السلطة التي قضى بها الاتفاق وعلى تمثيلهم الناقص بصورة مزمنة في الهياكل الحكومية والاجتماعية في كاليدونيا الجديدة. وطلب المجلس إلى الأمم المتحدة أن تنظر في هذه المسألة.

٢١ - وفي ٢٠٠٤، أعربت الحكومة الفرنسية عن نيتها التزام الحياد والقيام بدور الحكم أثناء عملية نوميا. وأكد الرئيس شيراك على دور الحكومة الفرنسية كشريك في عملية نقل المزيد من الاختصاصات إلى كاليدونيا الجديدة. وتعهد بتنفيذ أحكام اتفاق نوميا واحترامها تماما من جانب الدولة، وبأن تقوم الدولة بالمساعدة في زيادة تطوير التعليم والبيئة والتعاون الإقليمي والمشاريع التعدينية[٤].

٢٢ - وكما ذكر أعلاه (انظر الفقرة ١٠)، كانت الانقسامات داخل معسكر دعاة الاستقلال ظاهرة للعيان أيضا منذ استقالة زعيم جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني، روك واميتان، من الحكومة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ واحتدام الصراع بين مختلف أجنحة الحزب، **بما في ذلك بين الذين هم ممثلون في مجلس النواب. وبالرغم من أن حزب تحرير شعب الكاناك يبدي موقفا معتدلا من تنفيذ اتفاق نوميا، اعتمد الاتحاد الكاليدوني موقفا بشأن الاستقلال أكثر تصلبا**،[١٥] ويمكن أن تتعرض عملية إنفاذ اتفاق نوميا برمتها

للفشل إذا ما استمرت حالة انعدام الاستقرار، ويشير المراقبون **إلى أن احتمال حل جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني** لا يزال واردا[٨].

٢٣ - وفي كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥، اجتمع الموقعون على اتفاق نوميا في باريس. وقبل الاجتماع، نوقشت مسألة السماح أو عدم السماح لحزب المستقبل بالمشاركة في عملية المتابعة، التي درجت العادة أن تتم بين فرنسا والموقعين الأصليين. واعترض التجمع على فكرة إشراك حزب جديد، وفي الأخير، تم التوصل إلى توافق للآراء يقضي بأن يسمح لكل وفد بإدراج أعضاء من أحزاب أخرى كحزب المستقبل المشترك[١٥]. وحسب ما جاء في موجز محضر الاجتماع، نوقشت المسائل التالية: تشكيل الهيئة الانتخابية لانتخابات كاليدونية الجديدة، واتخاذ اليورو عملة للإقليم، والاتفاقات الإنمائية الجديدة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩، والآثار المترتبة على التعداد الجديد فيما يتعلق بالدعم المالي لكاليدونيا الجديدة.

٢٤ - **ومسألة أهلية الناخبين لها أهمية محورية بالنسبة لتنفيذ اتفاق نوميا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أقر الاتحاد الكاليدوني تعيين باسكال ناؤونا رئيسا له، وهو من المؤيدين بقوة لمبدأ الهيئة الانتخابية الثابتة الذي يقضي بأنه لا يجوز لغير المولودين في كاليدونيا الجديدة التصويت** على مستقبل الإقليم. وكان ذلك متعارضا تماما مع الرأي الذي أعلنه الرئيس بيار فوجييه التابع لحزب التجمع في تشرين الأول/أكتوبر، عندما دافع عن الأحكام ''المتحركة'' لهيئة الناخبين، وبمقتضاها تكفي الإقامة لفترة ١٠ سنوات في الإقليم للتأهيل للتصويت في الاستفتاء على الاستقلال المقرر إجراؤه فيما بين ٢٠١٤ و ٢٠١٩. وفي الشهر ذاته، جدد حزب التحرير الكاناكي الإعراب عن معارضته لتلك الأحكام، حتى بالنسبة لغير المواطنين الذين يقيمون في كاليدونيا الجديدة منذ ٢٠ سنة حتى تاريخ التصويت[١٦]. وقد وعد الرئيس شيراك أثناء زيارته لنيوميا في عام ٢٠٠٣ بحل مسألة تسجيل الناخبين قبل نهاية مدة ولايته[١٥].

٢٥ - وثمة مسألة سياسية أخرى ما برحت تتسبب في بعض التوتر في كاليدونيا الجديدة، ألا وهي التوترات العرقية التي نشبت بين الكاناك والمستوطنين الذين وفدوا من إقليمي ''واليس'' و ''فوتونا'' الفرنسيين، والمواجهات التي نشبت بينهما في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، (انظر A/AC.109/2002/13، الفقرات ٣٠-٣٢، و A/AC.109/2003/7، الفقرة ٣٢ و A/AC.109/2005/14، الفقرتان ٣٧ و ٣٨).

دال – العلاقات الخارجية

٢٦ – يحكم القانون الأساسي لعام ١٩٩٩ الإطار القانوني الذي قد ترغب كاليدونيا الجديدة أن تُقيم في نطاقه علاقاتها الخارجية. وفي هذا الخصوص، اتفق المشاركون في اجتماع الأطراف الموقعة على اتفاق نوميا الذي عُقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ على أهمية تنمية العلاقات التجارية وغير التجارية مع الطرفين الكبيرين الفاعلين في منطقة المحيط الهادئ (أستراليا ونيوزيلندا)، فضلا عن دول جزرية أخرى، والتأسيس على الصلات القائمة ضمن المنظمات الإقليمية. ومن الشواغل الأخرى التي تم الإعراب عنها، الحاجة إلى إقامة صلات أفضل داخل الاتحاد الأوروبي نظرا لأهميته السياسية والتجارية والمالية.

٢٧- وعلى هذا الصعيد المتعدد الأطراف، عززت كاليدونيا الجديدة صلاتها مع الاتحاد الأوروبي، الذي حصلت لديه على مركز الإقليم المنتسب. وشاركت كاليدونيا الجديدة في منتدى الاتحاد الأوروبي وبلدان وأقاليم ما وراء البحار الذي انعقد في بابيتي، تاهيتي، في الفترة من ٢٩ آذار/مارس إلى ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وشمل جدول أعمال المنتدى مواضيع التعاون الإقليمي والتنمية الاقتصادية ومستقبل عقود الارتباط المبرمة بين الاتحاد الأوروبي وأقاليم ما وراء البحار. وفي أيار/مايو ٢٠٠٥، صوتت كاليدونيا الجديدة وأقاليم ما وراء البحار الفرنسية في الاستفتاء الذي أجري في فرنسا على دستور الاتحاد الأوروبي، الذي رفض بأغلبية ٥٥ في المائة[١٧].

٢٨ – **ومن المسائل الهامة الأخرى المتصلة بالاتحاد الأوروبي، احتمال بدء التعامل باليورو في كاليدونيا الجديدة بحلول عام ٢٠٠٧. وعملة الإقليم الحالية هي فرنك الاتحاد المالي للمحيط الهادئ المربوط سعره على نحو ثابت بسعر اليورو . وتقول الرئيسة تيمورو أنه لا بد من أن يتوفر توافق للآراء فيما بين القوى السياسية الرئيسية للإقليم بشأن أي قرار يتعلق باتخاذ اليورو عملة للإقليم. ويطلب الاتحاد الأوروبي أن يتم في نفس الوقت اتخاذه عملة رسمية في الأقاليم الفرنسية الثلاثة الواقعة في المحيط الهادئ استجابة لرغبة صريحة أعربت عنها حكومات هذه الأقاليم**[١٨].

٢٩ – وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، انعقد مؤتمر القمة السادس والثلاثين لمنتدى جزر المحيط الهادئ في بابوا غينيا الجديدة، وفيه أيد الزعماء إطار العمل الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ لبناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث، ٢٠٠٥ – ٢٠١٥، فضلا عن تقرير اللجنة الوزارية للمنتدى بشأن كاليدونيا الجديدة. وأعرب الزعماء عن ترحيبهم بإبداء انعقاد الإرادة السياسية بدرجة عالية على تنفيذ اتفاق نوميا، وامتدحوا تواصل دور اللجنة

الوزارية للمنتدى في رصد التطورات في الإقليم وتشجيع توثيق المشاركات الإقليمية[١٩]. وتتمتع كاليدونيا الجديدة بمركز المراقب لدى المحفل منذ عام ١٩٩٩.

٣٠ - وعلى جبهة العلاقات الثنائية، تلقت كاليدونيا الجديدة في آذار/مارس ٢٠٠٥ زيارة رسمية من وزير الخارجية والتجارة في نيوزيلندا. وحسب رغبة الرئيس شيراك التي أبداها أثناء انعقاد قمة فرنسا - أوقيانونسيا في تموز/يوليه ٢٠٠٣، تقرر إقامة شكل جديد من التعاون فيما بين أستراليا وفرنسا ونيوزيلندا في مجال مراقبة مناطق الصيد. واستجابة للدعوة التي وجهت في ذلك الوقت، قامت الرئيسة تيميرو بأول زيارة رسمية لها إلى نيوزيلندا في تموز/يوليه ٢٠٠٥. وكان أبرز ما شهدته الاجتماعات التي عقدت بين رئيس وزراء نيوزيلندا ومجلس وزراء كاليدونيا الجديدة هي المناقشات التي دارت حول التعاون الإقليمي والحالة الاقتصادية والسياسة التجارية[٢٠].

ثالثا - البيانات والتطورات الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

٣١ - تُعدّ كاليدونيا الجديدة، بإمكاناتها الاقتصادية الهائلة، أحد أغنى البلدان في منطقة المحيط الهادئ. ويتمتع مواطنو كاليدونيا الجديدة، الذين يبلغ متوسط دخل الفرد منهم سنويا **١٢ ٨٠٠ دولار**، بأحد أعلى مستويات الدخل في منطقة المحيط الهادئ[٢١]. إلا أن كاليدونيا الجديدة تعاني أيضا من اختلال هيكلي مزمن بين المقاطعة الجنوبية المهيمنة اقتصاديا والمقاطعة الشمالية وجزر لويالتي الأقل نموا بكثير. لذلك انصب الكثير من الجهود التي بذلتها حكومة فرنسا ومؤسسات كاليدونيا الجديدة في العقد الماضي في سياق اتفاقي ماتينيون لعام ١٩٨٨ (انظر A/AC.109/2003، الفقرات من ٩ - ١٤) واتفاق نوميا لعام ١٩٩٨ على إصلاح الخلل القائم بين المقاطعات، أي تحقيق التوازن بين المقاطعات الثلاث من حيث الهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية وفرص العمل. وعليه تم رصد ٧٠ في المائة من المساعدة التي تقدّمها الدولة إلى الإقليم بحيث تُستثمر في المقاطعة الشمالية وجزر لويالتي، على أن تُستثمر نسبة الثلاثين في المائة المتبقية في المقاطعة الجنوبية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، وعلى إثر الاجتماع الثاني للأطراف الموقعة على اتفاق نوميا، أعلنت الحكومة الفرنسية أن المساعدة الاقتصادية التي ستقدّمها إلى كاليدونيا الجديدة خلال العقد القادم ستُستثمر بصورة أساسية في صناعة النيكل والسياحة والتعليم[٢٢]. وبالإضافة إلى ذلك، خُصّص مبلغ ١٩ مليون يورو لعقود الاستثمار بين الدولة الفرنسية ووحدات الحكم المحلي (البلديات) في الإقليم. وفي عام ٢٠٠٥، قدمت الدولة منحتين مجموعهما ٧ ملايين يورو لوحدات الحكم المحلي المذكورة. على أن الدولة القائمة بالإدارة أبلغت عن وجود بطؤ في

استعمال الائتمانات بسبب الصعاب القائمة في عملية الصرف وتمويل الأرصدة ووضع المشاريع موضع التنفيذ[١٥]. وبنهاية عام ٢٠٠٣، كانت ١٩ بلدية قد وقّعت عقودا مع الدولة ركّزت على أشغال الطرق والمباني العامة والمدارس الجديدة وإمدادات المياه والصرف الصحي وتصريف النفايات.

٣٢ - ووفقا للمعلومات التي قدمتها السلطة القائمة بالإدارة، واصلت الدولة الفرنسية أيضا تقديم حوافز مالية لتشجيع الاستثمار في أقاليمها فيما وراء البحار، فضلا عن تسهيلات ضريبية محددة ترمي إلى تعزيز قطاعي استخراج وتصنيع المعادن، وقطاعات الصناعة الفندقية والإسكان والنقل في كاليدونيا الجديدة، بالإضافة إلى امتيازات الخدمات التي يمنحها القطاع العام.

٣٣ - وستظل كاليدونيا الجديدة تعتمد كثيرا على التحويلات المالية المرسلة مباشرة من فرنسا، حيث أنها تعادل ٣٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي. وينفق حوالي ٨٠ في المائة من هذا المبلغ على الصحة والتعليم ودفع أجور موظفي الخدمة العامة، وتستعمل بقية المبلغ في تمويل الخطط الإنمائية، وبخاصة في مقاطعات الجزر الشمالية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أعلنت الحكومة الفرنسية إدخال زيادة على المساعدة المالية المقدمة إلى الإقليم قدرها ٩١٠ ملايين يورو (بواقع ٠١٥ ٤ يورو لكل فرد من السكان). وشمل ذلك المبلغ ١٢٨ مليون يورو للدفاع و١٦,٢ مليون يورو للعدل و٢١,٢ مليون يورو للمالية والصناعة[١٥].

٣٤ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٥ أعلنت حكومة الإقليم عن وجود فائض في الميزانية يبلغ نحو ١٠ بلايين من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ. وجاءت ميزانية عام ٢٠٠٦ التي تبلغ ١١٤ بليونا من فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ، والتي اعتمدتها حكومة الإقليم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، انعكاسا للتوقعات الكبيرة بالرواج الذي سيتحقق بفضل النيكل. على أن اتحاد أرباب الأعمال حذر من أن تلبد أجواء العلاقات الصناعية وارتفاع عدد الإضرابات التي تؤثر على الإقليم، عاملان يمكن أن يكون لهما أثر وخيم على الاقتصاد المحلي[٢٣]. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أيدت المقاطعات الشمالية والجنوبية ميزانيات يبلغ مجموعها التراكمي ٦٠٠ مليون دولار لعام ٢٠٠٦. وقد خصص مبلغ يربو على ١٠٠ مليون دولار للاستثمارات، وخصص الباقي للإسكان الاجتماعي، مع التعهد ببناء نحو ١ ٠٠٠ وحدة في السنة، والقيام بتجديد المدارس، وتشجيع التنمية الاقتصادية. وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، زيد الحد الأدنى الرسمي للأجر الشهري إلى ١٠٠ ٠٠٠ من

فرنكات الاتحاد المالي للمحيط الهادئ (حوالي ٢٠٠ ١ دولار)، مع زيادات أخرى متوقعة في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، تصل به ٠٠٠ ١٢٠ من تلك الفرنكات[٢٤].

٣٥ - وفي الوقت ذاته، وكما ذكر في الفقرة ٢٨ أعلاه، قد يحل اليورو محل عملة كاليدونيا الجديدة، وهي فرنك منطقة المحيط الهادئ، في ظرف سنتين إذا وافقت جميع الأقاليم الفرنسية الثلاثة الموجودة في منطقة المحيط الهادئ. وقد أوعزت الغرفة التجارية بإجراء دراسة جدوى، وقال رئيسها إن التعامل باليورو سيسهل التجارة، وينهض بالإدخار ويجذب الاستثمار الأجنبي. ومن ناحية أخرى، تعارض الأطراف الداعية إلى الاستقلال هذا التغيير لأنها تؤكد أن من المقرر، وفقا لأحكام اتفاق نوميا، أن تصبح المسائل النقدية اختصاصا محليا، وأن التحول إلى اليورو لن يفيد سوى في زيادة ربط كاليدونيا الجديدة بفرنسا[٢٥].

باء - العمالة

٣٦ - وفقا للمعلومات المقدمة من الدولة القائمة بالإدارة، في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بلغ عدد العاطلين ٨٤٢ ٧ شخصا، وهو ما يقابل نسبة بطالة تبلغ حوالي ٩,٤ في المائة. وأشار المصدر نفسه إلى أن المنازعات العمالية متكررة في كاليدونيا الجديدة، مما يؤدي إلى ضياع إنتاجية ساعات عديدة بسبب الإضرابات وعمليات الإغلاق. وبالرغم من الموقف الأكثر ودا الذي تتخذه الحكومة التي يتزعمها حزب المستقبل المشترك تجاه السكان الكاناك، فإن المنازعات والإضرابات العمالية في مجال الصناعة، التي تكون مصحوبة بالعنف أحيانا، من المتوقع أن تبقى سمة من سمات الساحة الاقتصادية والسياسية[٢٦].

جيم - الموارد المعدنية

٣٧ - تهيمن صناعة النيكل على اقتصاد كاليدونيا الجديدة. وتشير التقديرات إلى أن الإقليم، الذي يعد ثالث أكبر منتج للنيكل في العالم بعد الاتحاد الروسي وكندا، يملك ما لا يقل عن ٢٥ في المائة من الاحتياطي العالمي من النيكل[٢٧]. وهو مصدر لإنتاج ٦ في المائة من الناتج العالمي من النيكل، ويشغل نحو ٥٠٠ ٣ شخص في شركات تعدين ذات أحجام مختلفة. وبالرغم من أن هذا القطاع شديد الحيوية إذ يحقق ما بين ٨٠ إلى ٩٠ في المائة من صادرات كاليدونيا الجديدة ويولد العديد من الأنشطة الاقتصادية ذات الصلة، فإنه قطاع هش من حيث أنه يتوقف على نحو شبه تام على الطلب الدولي وعلى التقلبات في أسعار النيكل. ولهذا السبب، **يظل التركيز ينصب** على ضرورة تطوير إنتاج معدني محلي كفيل بخلق مزيد من الثروة بدلا من التركيز على صادرات قطاع التعدين. **وزاد الطلب الصيني على نيكل كاليدونيا الجديدة، حيث لا يزال أعلى الطبات، بنسبة ٣٠ في المائة في عام**

٢٠٠٥. وبالإضافة إلى ذلك، ارتفعت أسعار النيكل بما يزيد على ٣٠ في المائة في ذلك العام[١٥].

٣٨ - ويجري حاليا في الإقليم دراسة ثلاثة مشاريع كبيرة ذات صلة بتعدين النيكل، وهي مشروع شركة النيكل (Société le Nickel) ومشروع شركة فالكونبريدج (Falconbridge) المحدودة ومشروع الشركة الدولية للنيكل ((International Nickel Corporation (INCO) (انظر A/AC.109/2000/4، الفقرات ٣٠ - ٣٢؛ و A/AC.109/2001/14، الفقرات ٣٣ - ٣٦؛ و A/AC.109/2002/13، الفقرتان ٣٦ و ٣٧). وفي حين يؤمل أن تؤدي هذه المشاريع إلى نمو اقتصادي ملحوظ، فإنها مثيرة للجدل وما زال الشك يخيّم عليها لأسباب بيئية ومالية. والنقاش يدور منذ عدة سنوات بشأن الأثر الذي ستخلّفه مشاريع النيكل الجديدة على البيئة البحرية البكر لكاليدونيا الجديدة ومنظومة الشعاب المرجانية فيها. **ويبلغ طول هذه الشُعاب ١ ٦٠٠ كيلومتر وتغطي مساحة تصل إلى نحو ٨ ٠٠٠ كيلومتر مربع. وينظر إليها العلماء على أنها تنطوي على إمكانات هائلة في المجال البحثي وتملك قدرة كبيرة لاجتذاب السياح.** ويعتقد السكان الكاناك أن حقوق استخراج المعادن يتم بيعها بأسعار زهيدة، وأن المنافع الاقتصادية لا تتدفق إلى المناطق الأشد فقرا من الإقليم، وأن الأنشطة الإنمائية ستؤدي إلى الإضرار بالبيئة المحلية[٢٦].

٣٩ - وتقوم بالمشروع الأول من هذه المشاريع الثلاثة شركة النيكل (شركة كاليدونيا الجديدة التابعة لشركة إراميه Eramet المملوكة للدولة الفرنسية) التي تستثمر مبلغا يتراوح بين ١٤٠ و ١٩٠ مليون يورو في مصهر دونيامبو Doniambo لرفع الإنتاج من ٠٠٠ ٦٠ طن إلى ٠٠٠ ٧٥ طن في العام. ووفقا لما تذكره الحكومة الفرنسية فإن عملية التجديد التي تنطوي على رفع كفاية أحد المصاهر في دونيامبو ومنجم آخر تابع لشركة النيكل في تيبياغي، قد أحرزت تقدما خلال سنة ٢٠٠٣، ومن المقرر أن يبدأ الإنتاج في سنة ٢٠٠٦[٨].

٤٠ - والمشروع الثاني قيد الإعداد هو مشروع مشترك بين شركة جنوب المحيط الهادئ لاستخراج المعادن التي يسيطر عليها الكاناك، والشركة الكندية فالكونريدج المحدودة، التي اشترها الشركة الدولية للنيكل في الآونة الأخيرة. وسيشمل المشروع إنشاء مصهر في المقاطعة الشمالية لتجهيز النيكل المستخرج من جبال كونيامبو. ومن المقدّر أن ينتج هذا المصهر نحو ٠٠٠ ٦٠ طن في السنة ويوفر ٨٠٠ فرصة عمل مباشرة و ٠٠٠ ٢ فرصة عمل غير مباشرة. كما أنه يدخل في صميم مشروع كبير لتوفير الثروة وفرص العمل للمقاطعة الشمالية المتخلِّفة اقتصاديا من خلال إنشاء محطة لتوليد الطاقة الكهربائية ومرفأ عميق المياه وسد للمياه من أجل رفع معدل النمو لكاليدونيا الجديدة في الأجل الطويل إلى ٦,٥ في

المائة[٢٨]. وليس من المقرر للإنتاج أن يبدأ إلا بحلول فترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، بيد أن حكومة المقاطعة الشمالية شرعت في تشييد مبان سكنية وتجارية في سنة ٢٠٠٤، حول موقع كونيامبو، تحسبا للزيادة التي سيشهدها عدد السكان عندما يُفتتح المنجم[٨].

٤١ - المشروع الثالث تقوم به الشركة الكندية المسماة الشركة الدولية للنيكل، ويتعلق بمشروع جديد لتعدين وصهر النيكل في منطقة غورو بالمقاطعة الجنوبية، وقد استؤنف العمل فيه في مطلع عام ٢٠٠٥، بعد تأخر دام طويلا. على أن ثمة مظاهرات وشواغل بيئية ونزاعات صناعية قد تحول، وفقا لما أوردته وحدة المعلومات الاقتصادية التابعة لمجلة Economist، دون تقدم المشروع. وقد أثار إلقاء القبض على زعيمين من جبهة كاناك، بعد محاصرة موقع إنشاء منجم النيكل في منطقة غورو، قلقا إزاء إمكانية المضي في تنفيذ المشروع دون قلاقل. ويعارض رئيس ريبون نيويو، وهي مجموعة تتعامل مع مؤسسات السكان المحليين، المنجم لأسباب بيئية، وبخاصة تصريف النفايات في المحيط. وزعم أحد زعماء العشائر، وهو السيد هلاريون فاندوغو، أن معارضة تشغيل المنجم تضر بالمصالح الاقتصادية لشعبه على المدى البعيد[٢٦].

٤٢ - وقد تعهدت كل واحدة من المقاطعات الثلاث بشراء حصة من منجم النيكل لمنطقة غورو تصل إلى ١٠ في المائة. وهذه الحصة هي في الأصل ملك لدائرة المناجم والبحث الجيولوجي التابعة للحكومة الفرنسية. وبالرغم من استمرار التأخر في افتتاح المشروع، فمن المقرر أن يفتتح المنجم في عام ٢٠٠٧ ويتوقع أن ينتج في نهاية الأمر ٦٠ ٠٠٠ طن من النيكل و٥ ٠٠٠ طن من الكوبالت سنويا[٢٩].

٤٣ - وقد استضافت كاليدونيا الجديدة المنتدى الدولي للنيكل في تموز/يوليه ٢٠٠٥، الذي ركزت فيه أفرقة المناقشة على المسائل البيئية والاجتماعية، وقامت الوفود الدولية بزيارة مشاريع شركة النيكل وفالكونبريدج والشركة الدولية للنيكل. وانصب أحد الأسئلة المحورية على مدى استفادة شعب الكاناك من العمالة المجدية بفضل المشاريع التي ستحدد الواقع الاقتصادي للإقليم في العقود القادمة. وفيما يتعلق بمشاريع الشركة الدولية للنيكل وفالكونبريدج، شددت الوفود على أن النقابات في كندا وكاليدونيا الجديدة تقع عليها مسؤولية التكاتف معا، إلى جانب المنظمات البيئية وسائر المواطنين المهتمين، من أجل كفالة وضع قواعد تنظيمية واجبة التنفيذ.

دال - السياحة

٤٤ - في عام ٢٠٠٣، قررت حكومة كاليدونيا الجديدة السماح للمواطنين اليابانيين بزيارة كاليدونيا الجديدة والبقاء فيها لمدة ٩٠ يوما بدون تأشيرة دخول. **وبالإضافة إلى**

ذلك، تقول الدولة القائمة بالإدارة أن وزير خارجية فرنسا اقترح أن تدخل الصين في مفاوضات من أجل اتفاق يمنح أيضا كاليدونيا الجديدة وبولينيزيا الفرنسية مركز "الوجهة السياحية المسموح بها" للزائرين الصينيين[٤]. على أن عدم الاستقرار السياسي والإضرابات العمالية بقيا المشكلتين الرئيسيتين بالنسبة لقطاع السياحة في الإقليم. وقد عاني الإقليم من المنافسة مع جزر أخرى ذات جاذبية في المحيط الهادئ، مثل هاواي وغوام[٢٣].

٤٥ - وحسب المعلومات المقدمة من الدولة القائمة بالإدارة، انخفض عدد السياح الوافدين بنسبة تزيد قليلا على ٢٠ في المائة منذ بداية عام ٢٠٠٥، بسبب تدني أفواج السياح الفرنسيين واليابانيين وغيرهم. وفي تلك الأثناء، شهدت كاليدونيا الجديدة زيادة تقرب من ٤٠ في المائة و ٤٥ في المائة في أعداد السياح الأستراليين والنيوزيلنديين، على الترتيب[١٥].

٤٦ - وقد أمرت الحكومة بوضع خطة استراتيجية لإنعاش صناعة السياحة تم نشرها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وهي ترمي إلى مضاعفة عدد السياح ثلاث مرات لكي يصل إلى ٠٠٠ ١٨٠ أثناء العقد ٢٠٠٥ - ٢٠١٥. وتتألف الخطة من ثلاث مراحل يتم تنفيذها على التتابع في ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨ و ٢٠١٢، وستسعى إلى تنويع الوجهات السياحية التي تبعد عن العاصمة. وستنطوي المرحلة الأولى على استراتيجية جديدة للتسويق وستمول إقامة أماكن إيواء للإيجار تهدف إلى اجتذاب زبائن مقتدرين. وتنطوي المرحلة الثانية على زيادة الغرف الفندقية بواقع ٢٠٠ ١ غرفة بغية نشر صورة جديدة للسياحة. وستكون المرحلة النهائية مرحلة تعزيز لمركز كاليدونيا الجديدة في السوق الدولية للسياحة[٣٠].

٤٧ - وقد قررت شركة دولية للرحلات البحرية السياحية، هي P&O Cruises أن تجعل من كاليدونيا الجديدة الميناء الرئيسي لرحلاتها في إطار برنامج موسع للرحلات البحرية السياحية انطلاقا من أستراليا. ونتيجة لذلك، ارتفع عدد رحلات سفن P&O Cruises المنطلقة من أستراليا بنسبة تربو على ٥٠ في المائة في عام ٢٠٠٥، في حين يتوقع زيادة عدد الزيارات المنتظرة إلى جزيرة لويالتي بنسبة ٣٠ في المائة. وتبحر السفن السياحية الثلاث العاملة على هذا الخط إلى ميناء جديد، هو أوفيا، منذ عام ٢٠٠٥. وأصبحت كاليدونيا الجديدة حاليا الوجهة التي تقصدها سفن P&O Cruises أكثر من غيرها في المنطقة، حيث أن ما يقارب نصف الرحلات التي تقصد جميع موانئ المقاطعة هي رحلات تسيّرها الشركة بالسفن السياحية الثلاث التي تتخذ من أستراليا قاعدة لها. وثمة ميناء ثالث في جزيرة لويالتي هو مير سيضاف في المستقبل القريب إلى القائمة المتنامية من وجهات الشركة إلى كاليدونيا

الجديدة. والموانئ الأخرى التي تتجه إليها سفن الشركة هي نوميا وخليج إميرالد وجزيرة باينس[٢٦].

هاء – القطاعات الاقتصادية الأخرى

٤٨ – القطاعات الأخرى التي تسهم في الناتج المحلي الإجمالي لكاليدونيا الجديدة هي الإدارة العامة، والتجارة، والخدمات، والبناء والأشغال العامة، والصناعات الصغيرة والمتوسطة، والزراعة، والسياحة.

٤٩ – ويمثل قطاعا الزراعة وصيد الأسماك ٢ في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي، ولكنهما أخذا بصورة متزايدة يحتلان مكانة مركزية في مجتمع كاليدونيا الجديدة، ويوفّران العمل لما يقارب ٣٠ في المائة من السكان، ويتيحان فرصة لاستيعاب النازحين من الأرياف. وتهدف مشاريع التنمية الريفية إلى تعزيز السوق المحلية، مما يقلل من الحاجة إلى السلع الغذائية المستوردة. وسيتواصل التوسع في القطاع الزراعي وتنمية صناعتي الأحياء المائية وصيد الأسماك في ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧. ويعاني قطاع صيد الأسماك من التخلّف، إذ يمثّل صيد الأسماك التجاري الثلث فقط من مجموع كمية الصيد، ومعظمه من سمك التونة الذي يُصدّر إلى اليابان. وفي حين واصلت سلطات المقاطعة الشمالية وجزر لويالتي توسيع أساطيل صيد الأسماك التابعة لها، فقد تزايدت المخاوف من انخفاض أرصدة أنواع معينة من التونة في المنطقة من جراء الإفراط في صيد الأسماك وتغير المناخ ودورات درجة الحرارة المحيطية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاعتماد الشديد على النفط المستورد يحث على تجدد الاهتمام الإقليمي بمصادر الوقود البديلة، مثل الإيثانول المستخرج من السكر المحلي[٥].

٥٠ – وقد تعرضت صناعة تربية الأحياء المائية، التي تعنى أساسا بتربية الإربيان للتصدير، لمشاكل بسبب نزاع نشب بين أكبر منتجَين، وهما لجنة جنوب المحيط الهادئ لعلوم الأرض التطبيقية، التي تدعمها الحكومة الفرنسية، وشركة بلو لاغون Blue Lagon المملوكة للقطاع الخاص. فقد عارضت اللجنة قرار سلطات المقاطعة بمنح شركة بلو لاغون نفس الإعفاء الضريبي الذي سبق أن استفادت هي منه لمدة ٢٠ عاما بدعوى أن السوق أصغر من أن يستوعب اثنين من المنتجَين. وتدعي اللجنة أنها قد تتعرض للإفلاس بسبب منافسة بلو لاغون، التي فازت بعقد لمدة خمس سنوات لتزويد إحدى أكبر سلسلة محلات كبرى في فرنسا. وكان معهد بحث فرنسي قد حذر هذا القطاع من أن مخزون الإربيان، الذي يستورد من أمريكا الجنوبية أصلا، يحتاج إلى مدخلات وراثية جديدة من أنواع تستورد من هاواي حتى يمكن المحافظة على معدلات الإنتاج[٣١].

رابعا – نظر الأمم المتحدة في المسألة

ألف – اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٥١ – في الجلسة التاسعة، المعقودة في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (انظر A/AC.109/2005/SR.9) ، اعتمد اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار مشروع قرار حُثَّت فيه جميع الأطراف المعنية بمسألة مركز كاليدونيا الجديدة على مواصلة العمل على إيجاد إطار يكفل تقدم الإقليم سلميا نحو عملية تقرير للمصير (انظر A/AC.109/2005/L.9)، على أن يصون ذلك الإطار حقوق جميع سكان كاليدونيا الجديدة وبخاصة شعب الكاناك الأصلي.

باء – لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

٥٢ – **أنهت اللجنة الرابعة، في جلستها الخامسة المعقودة يوم ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥**، نظرها في المسائل المتصلة بإنهاء الاستعمار، واعتمدت بتوافق الآراء مشروع قرار بشأن مسألة كاليدونيا الجديدة. وتكلم أمام اللجنة السيد روك واميتان، ممثل جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني، فقال إن استقلال بلاده غاية غير قابلة للتفاوض وإن الجبهة وقعت اتفاق نوميا بغية إنهاء الحكم الاستعماري، تمشيا مع السياسة المعلنة للأمم المتحدة. ووصف الاتفاق بأنه اتفاق دولي يدخل في إطار القانون الدولي، القصد منه هو إشراك الكاناك في كل جوانب العملية الانتقالية من أجل الإعداد لمستقبل الدولة. وزعم السيد واميتان أن الدولة القائمة بالإدارة تواصل تمويل الاستيطان الأوروبي، في حين تغري المشاريع التعدينية الكبرى والإعفاءات الضريبية بالهجرة إلى المقاطعة الجنوبية، الأمر الذي يمكن أن يؤدي في النهاية إلى تقسيم كاليدونيا الجديدة. وشجب السيد واميتان أيضا سوء استغلال الموارد الطبيعية، وهو ما يعمل في نظره على الإخلال بروح اتفاق نوميا. وقال أيضا أن التصويت على مسألة الأهلية للتصويت في استفتاء يجرى مستقبلا بشأن تقرير المصير، وهو ما تأجل إلى عام ٢٠٠٦، اصبح من المرجح الآن أن يتم تأجيله إلى مالا نهاية بالنظر إلى الانتخابات الرئاسية الفرنسية القادمة التي ستجرى في عام ٢٠٠٧ (انظر A/C.4/60/SR.5). وكما ذكر في الفقرة ٢٤ أعلاه، فقد وعد الرئيس شيراك بحل مسألة تسجيل الناخبين قبل انتهاء مدة ولايته.

جيم – الجمعية العامة

٥٣ – في الجلسة العامة **٦٢**، المعقودة يوم **٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥**، اعتمدت الجمعية العامة، دون تصويت، القرار **١١٥/٦٠** بشأن مسألة كاليدونيا الجديدة.

الحواشي

(١) استخلصت المعلومات الواردة في هذا التقرير من المعلومات التي أحالتها حكومة فرنسا إلى الأمانة العامة في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، ومن مصادر منشورة.

(٢) **Institut de la Statistique et des Etudes Economiques 2004 – Nouvelle Caledonie**.

(٣) *Pacific Islands Report*, 1-20 September and 10 December 2004.

(٤) السلطة القائمة بالإدارة، "L'evolution de la Nouvelle Caledonie en 2004".

(٥) **Economist Intelligence Unit, Country Report December 2005**.

(٦) Assemblée Nationale, report No. 1868, 13 October 2004.

(٧) Pacific Islands Report, 23 June 2004.

(٨) Economist Intelligence Unit, Country Report New Caledonia, December 2003.

(٩) Pacific Islands Report, 13 July 2004.

(١٠) بيار فروجييه في كلمة ألقاها أمام الجمعية الوطنية الفرنسية في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

(١١) Marie-Noëlle Thémereau, "Déclaration de Politique Générale", 17 August 2004.

(١٢) Agence France-Presse, 22 April 2002; *Le Monde*, 23 April 2002.

(١٣) Oceania Flash, 17 June 2002.

(١٤) التقرير السنوي لفرنسا المقدم إلى الأمم المتحدة: كاليدونيا الجديدة، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

(١٥) Pacific Islands Report, 12 January 2005.

(١٦) **Les Nouvelles Caledoniennes 5 July 2005**.

(١٧) **BBC News, 31 May 2005**.

(١٨) Marie-Noëlle Thémereau, "Declaration de Politique Générale", 17 August 2004; Conclusions of the Committee of signatories of the Nouméa Accord, 20 January 2005.

(١٩) البلاغ الصادر عن المنتدى، المنتدى السادس والثلاثون لجزر المحيط الهادئ (PIFS(05)12).

(٢٠) سفارة فرنسا في نيوزيلندا، آذار/مارس - تموز/يوليه ٢٠٠٥ (انظر www.ambafrance-na.org).

(٢١) *L'Humanité*, 3 January 2003; Virtual Information Center, 30 January 2004 (see www.vic-info.org).

(٢٢) Agence France-Presse, 22 January 2002; Economist Intelligence Unit, 21 March 2002.

(٢٣) **Pacific Magazine, 28 December 2005**.

(٢٤) ***Les Novelles Calédoniennes*, 19 July 2005 (www.info.lnc.nc/caledonie); Radio New Zealand International, 23 December 2005.(www.rnzi.com)**.

(٢٥) Oceania Flash, 23 October 2002; Economist Intelligence Unit, *ViewsWire*, 18 December 2002; Economist Intelligence Unit, Country Report New Caledonia, March 2005.

(٢٦) Economist Intelligence Unit, March 2005.

(٢٧) Ibid., December 2002.

(٢٨) Ibid., March 2005.

(٢٩) Inco Limited, 18 february 2005 (www.inco.com).

(٣٠) **Les Nouvelles Caledoniennes, 16 December 2005**.

(٣١) Economist Intelligence Unit, Mars 2003.